

ملخص نتائج المسح الأولي: المناصرة والمساءلة حول قانون 103-13 الخاص بمحاربة العنف ضد النساء 10 شتنبر 2018

ملخص

سيدخل القانون 103-13 الخاص بمحاربة العنف ضد النساء، حيز التنفيذ هذا الأسبوع¹. في هذا السياق أنجزت منظمة شركاء للتعبئة حول الحقوق MRA مسحا أوليا على الإنترنت استهدف المنظمات الغير حكومية والنشطاء/ات في جميع أنحاء البلاد، من أجل تحفيزهم و تشجيعهم على التفكير في تجاربهم المرتبطة بالمناصرة التشريعية التي خاضوها أمام البرلمان المغربي بغرفتيه من أجل إدراج تعديلات على القانون 103-13.

من بين الملاحظات الأساسية حول الإجابات على هذا المسح الأولي:

- نسبة كبيرة (82,35%) اتصلت بشكل مباشر ببرلماني أو أزيد بخصوص مشروع قانون 103-13؛
- 50% من المستطلعين أكدوا أنهم لم يتلقوا جوابا من البرلمانيين إثر محاولات الاتصال بهم؛
- أعرب 67% من المستطلعين عن رأيهم بكون الوصول للبرلمانيين كان صعب أو مستحيل؛
- أعرب 62.5% من المستطلعين عن رأيهم بكون انفتاح البرلمانيين على قضايا العنف ضد المرأة ضعيف أو منعدم؛
- أعتبر 83.3% من المستطلعين أن إمكانية الحصول على معلومات الاتصال الخاصة بالبرلمانيين من أجل الاتصال بهم ضعيفة أو منعدمة؛
- أعتبر 62.5% من المستطلعين بأن الحصول على معلومات خاصة بمواعيد مناقشة و التصويت على القانون، للمتابعة والتدخل في الوقت المناسب، كانت ضعيفة أو منعدمة؛
- أعتبر 57% من المستطلعين أن الحصول على معلومات حول فرص مشاركة المنظمات غير الحكومية في العملية التشريعية ضعيفة أو منعدمة.

هذه الإجابات تحيل إلى الحاجة لاتخاذ عدة إجراءات أساسية، من أجل تعزيز المساءلة وتحسين تجاوب البرلمانيين وإقرارا المناصرة الفعلية القائمة على المواطنة في المستقبل، من بين هذه الإجراءات:

- على الجهود المبذولة في المناصرة من طرف منظمات المجتمع المدني أن تكون مستمرة و منتظمة؛
- إلزامية نشر و توفير التقارير و المعلومات المفصلة عن عمليات المناقشة و التصويت في وقت قياسي و مناسب، بما في ذلك أسماء الغائبين وبيان التصويت لكل واحد من البرلمانيين؛
- توفير للعموم قائمة مفصلة بمعطيات التواصل المهنية لجميع البرلمانيين كأفراد؛
- نشر و بت بشكل علني و في الوقت المناسب، كافة المعلومات حول مراحل العملية التشريعية؛
- آليات معروفة و يسهل اللجوء إليها من طرف جميع منظمات المجتمع المدني حتى يتمكنوا من المشاركة في الحوارات المباشرة مع البرلمانيين.

الخلفية والمنطلق

تمت المصادقة على قانون 103-13 في 22 فبراير 2018، بعد سنتين قضاها من داخل غرفتي البرلمان.

مجلس الحكومة صادق على النسخة الثانية من مشروع قانون 103-13 الخاص بمحاربة العنف ضد النساء خلال مارس 2016، ليتم إدراج 28 تعديلا على المشروع من طرف الغرفة الأولى للبرلمان قبل المصادقة عليه في يوليو 2016، فقط ب ¼ النواب الحاضرين في الجلسة العامة. بعد 18 شهر، صوتت

¹ كما هو محدد في الفصل 18 من نفس القانون، يدخل حيز النفاذ بعد ستة أشهر من نشره بالجريدة الرسمية و التي كانت في 12 مارس 2018

الغرفة الثانية للبرلمان على قانون 103-13 في الجلسة العامة ل 30 يناير 2018، مع غياب شبه كلي لتعديلات حول مشروع القانون، و بحضور فقط 1/3 المستشارين في التصويت.

من الجدير بالذكر أن من بين المهام الرئيسية للبرلمانيين، دراسة و تعديل مشاريع القوانين²

طيلة هذه العملية، ونظرا للعديد من أوجه القصور في مشروع القانون 103-13، قدم المجتمع المدني المغربي العديد من المقترحات لتحسينه. وهذا ضمن الإطار الدستوري³ الذي يضمن له حق إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمه، كما يضمن للمواطنين الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع.

ضمن هذا السياق، أنجزت منظمة مرا، مسحا أوليا على الإنترنت، ما بين المنظمات الغير حكومية و النشطاء/ات في مختلف أنحاء المغرب، من أجل تقييم عملية المناصرة التشريعية التي عرفها قانون 103-13 الخاص بمحاربة العنف ضد النساء.

الأهداف

يهدف هذا المسح الأولي عبر الإنترنت⁴ إلى جمع التأملات والتقييمات لعملية المناصرة التشريعية للقانون 103-13 بشأن محاربة العنف ضد النساء في المغرب ، انطلاقا من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية، بغية تحسين وتعميق المناصرة القائمة على المواطنة في المستقبل.

بشكل خاص استهدف هذا المسح الأولي:

- المناصرة المباشرة حول مشروع القانون 103-13 التي استهدفت البرلمان بغرفتيه خلال فترة مناقشته⁵، لتقييم الجهود التي بذلت من أجل تعديل النص الأصلي الذي صاغته الحكومة؛
- الجهود المبذولة في المناصرة المباشرة - أي الاتصال و التواصل المباشر مع البرلمانيين (وليس الجهود المبذولة بشكل عام من قبيل حملات التوعية ، والمؤتمرات و الندوات ، والموائد المستديرة، الخ...).

يهدف أيضا إلى استخلاص دروس من أجل:

- استخلاص دروس من كل الجهود المبذولة في المناصرة بعد صدور القانون، و "إغلاق الحلقة"، في إطار عملية الوقوف على ردود الأفعال بشكل مستمر ؛
- الإقرار بأن المناصرة ليست نشاطا ننجزه لمرة واحدة، مع تحسين الجهود المبذولة و الإستراتيجيات بشكل مستمر استعدادا لتعديلات مستقبلية للقانون 103-13 ؛
- تحديد مجالات المطلوب تغييرها في العلاقات والحوار بين البرلمان والمجتمع المدني ؛
- تشجيع المناصرة الفعلية القائمة على المواطنة، و تحسين تجاوب الممثلين المنتخبين مع وضع أسس مساءلتهم ؛
- وضع اليد على مجالات يمكن أن تكون موضوع استطلاعات مستقبلية أكثر تعميقا.

المنهجية

شمل هذا المسح الأولي القصير، عبر الإنترنت، بعض الأسئلة المتنوعة. هوية المشاركين/ات كانت سرية بشكل كلي كما أن المشاركين كان بإمكانهم تخطي الأسئلة التي لا يريدون الإجابة عنها. كان متوسط الوقت اللازم لإتمام الاستبيان يقارب 9 دقائق.

² الفصل 83 من الدستور المغربي ل 2011.

³ الفصول 12، 13 و 14 من الدستور المغربي 2011

⁴ تمت صياغة الإستمارة الخاصة بالمسح و وضعها على الإنترنت على <https://fr.surveymonkey.com> عبر برنامج خاص بالاستطلاعات عبر الإنترنت، بشكل مجاني و متعدد اللغات و متوفر للجميع

⁵ أي بعد أن تم وضع مشروع القانون أمام البرلمان من طرف الحكومة.

تم وضع الاستبيان الأولي على الانترنت و الشروع في ملأه من 4 يونيو إلى 30 يونيو 2018. وقد تم توزيع الدعوة و الإعلان للمشاركة في المسح من خلال:

- البريد الإلكتروني مع تكرار إرسال نفس البريد مرتين من أجل التذكير، تم إرساله إلى 399 منظمة غير حكومية والمحامين/ات في المغرب؛
- نشره عبر الفيس بوك.
- وضع رابط على موقع الويب.

19 من شاركوا في المسح عبر الإنترنت.

هناك عدة قراءات محتملة لتفسير المعدل الضعيف للمشاركة، الذي كنا نود أن يكون أكثر:

- تضمنت قائمة المراسلات الأولية، العديد من العناوين لمنظمات لا يقومون بالمناصرة المباشرة؛
- هناك ميل و نزعة بعدم الاهتمام والمشاركة، و الشعور بكون الموضوع لا يعينهم، أو عدم المشاركة في مبادرة باعتبارها ليست "مبادرتهم"، أي بدأها شخص آخر؛
- نقص في ثقافة الرصد والتقييم.

أهم الاستنتاجات و الاقتراحات

1. المشاركون/ات في المسح

من بين 19 مشارك/ة، 15 (83.33%) حددوا أنفسهم كمنظمات غير حكومية و 3 (16.67%) كناشطين/ات أفراد⁶؛

كان المشاركون/ات التسعة عشر الذين شملهم الاستبيان، من 17 منطقة مختلقة كليا و من جميع أنحاء البلاد - سواء المدن الكبيرة والصغيرة و أيضا القرى، و المتواجدة في شمال و جنوب و غرب و شرق البلاد.

وهذا يشير إلى أن المبادرات الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة وجهود المناصرة لم تقتصر على المدن الكبيرة أو محور الدار البيضاء - الرباط، بل شملت جميع أنحاء البلاد.

2. الاتصال المباشر مع البرلمانين/ات

82.35% من المشاركون/ات أجابوا بنعم على سؤال:

خلال فترة 12 شهراً الممتدة من فبراير 2017 إلى فبراير 2018، هل اتصلت مباشرة ببرلماني/ة على المستوى الوطني (نائب أو مستشار) للتحدث بشكل خاص حول مشروع قانون 13-103؟

نسبة كبيرة من المشاركون/ات، أجروا اتصالاً مباشراً مع أحد البرلمانين لمناقشة مشروع القانون 13-103. يستنتج من هذا، أن من بين المجموعة المتنوعة التي شاركت في المسح، غالبيتها قامت بمجهودات للمناصرة المباشرة.

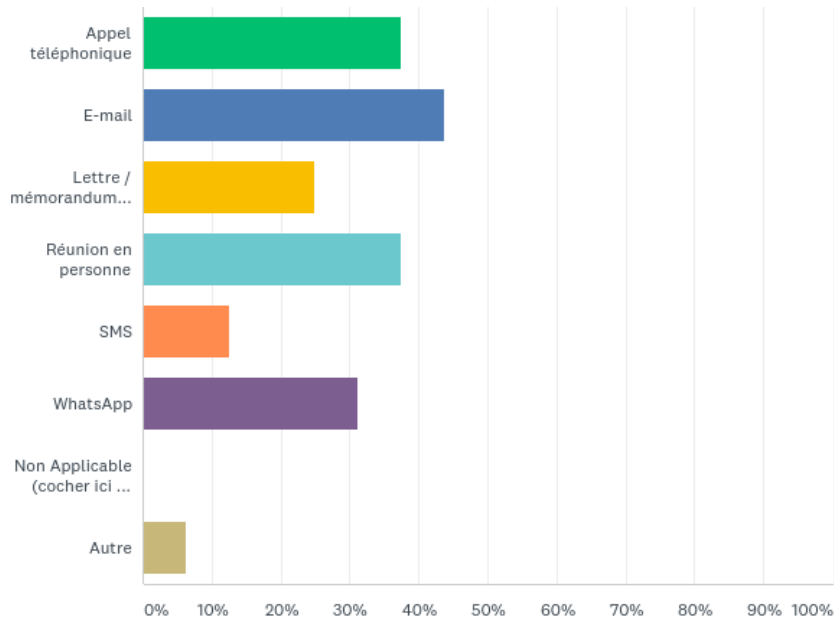
من الملاحظ، أن باقي الإجابات بالنفي أعتبر أصحابها أن عدم قيامهم بالاتصال المباشر بالبرلمانيين راجع لعضويتهم في شبكة أو تنسيق وطني، الشيء الذي اعتبره البعض بمثابة تفويض لمهمة الاتصال المباشر للتنسيق المركزي، وبالتالي كان بمثابة الحاجز أمام التواصل المباشر والعضوي بين عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين.

⁶ إحدى الاستمارات لم تجب على هذا السؤال

الاقتراح: هذه الملاحظة تشير للحاجة إلى توضيح وإعادة النظر في أدوار ومهام الشبكات والتنسيقيات، لتسهيل مشاركة الآخرين في المناصرة وليس تعويضهم أو الإنابة عنهم، من أجل الحصول على مناصرة مكثفة قاعدية و أكثر عضوية و فاعلية، بدلاً من خندقه و مركزة المناصرة.

3. أشكال و وسائل الاتصال المباشر مع أحد أو إحدى البرلمانيات

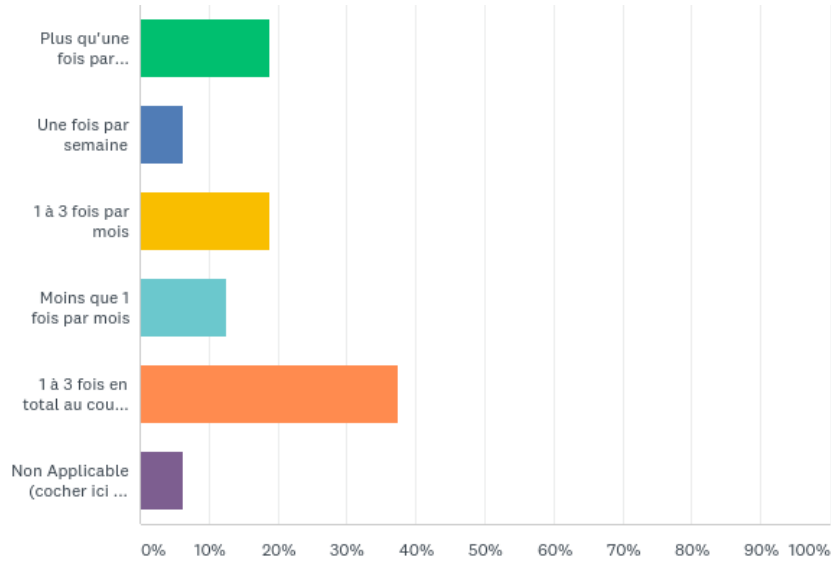
أشار المشاركون/ات إلى استعمال مجموعة متنوعة و مختلفة من وسائل الاتصال من أجل تحقيق التواصل مع البرلمانين⁷



4. وثيرة التواصل المباشر بالبرلمانيين/ات

كجواب على سؤال بأية وثيرة و معدل ربطتم الاتصال مباشرة، ببرلماني/ة على المستوى الوطني؟ تشير الإجابات إلى وثيرة متغيرة و دورية، سواء لدى المشاركين أو مقارنة ما بين مختلف المشاركين.

⁷ "آخر" حدده المشاركون و المشاركات في الفايس بوك.



يبدو أن جهود المناصرة كانت مخصصة، و تقتصر على نشاط أو مشروع محدد، بدل أن تكون منتظمة ومستمرة ودائمة لفترة معينة. أفاد 37.5% من المشاركين/ات بأنهم قد أجروا اتصالات مع البرلمانين فقط مرة إلى 3 مرات طيلة السنة. وهذا يعكس أن المناصرة تمارس على شكل نشاط معزول و عرضي، مما يحول دون تشكيل ضغط حقيقي أو حوار مستمر مع البرلمانين.

الاقترح: وضع حيز النفاذ مناصرة تكون منتظمة ومستمرة تتضمن الاتصالات وتبادل المعلومات و الإقتراحات الملموسة، حيث تصبح المناصرة جزءاً لا يتجزأ من جميع المشاريع والجهود اليومية.

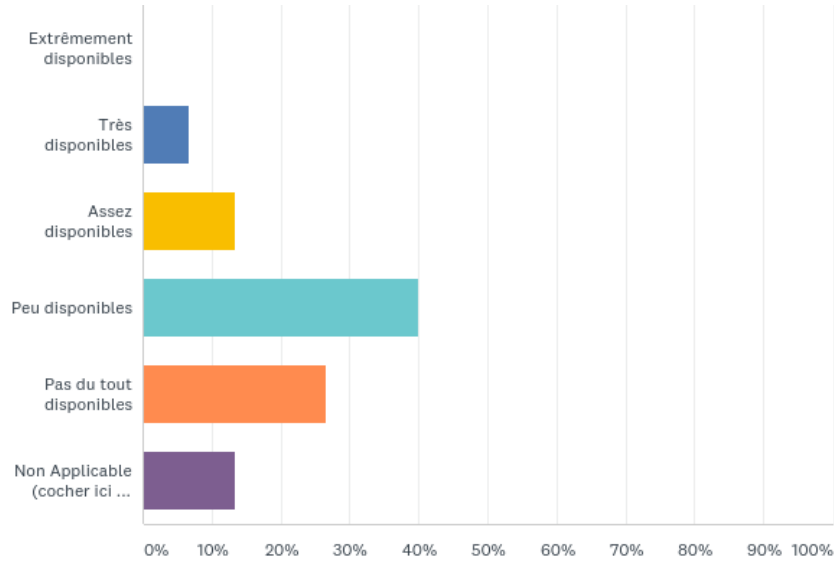
5. التوصل بإجابات من طرف البرلمانين/ات

نسبة الإجابات من طرف البرلمانين تبقى جد ضعيفة، 50% من المشاركين/ات أكدوا عدم توصلهم بأية إجابة عن طلباتهم بالتواصل مع البرلمانين/ات.

الاقترح: تطوير ثقافة و آليات و سبل مساءلة البرلمانين للرد على اتصالات المواطنين.

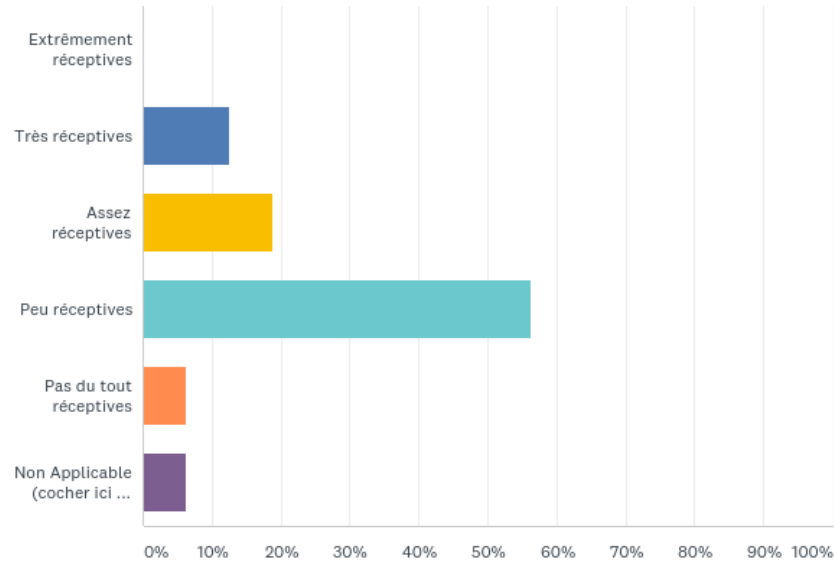
6. مدى تواجد البرلمانين/ات.

كجواب على سؤال: *انطلاقاً من تجربتكم، كيف تقيمون تواجد البرلمانين؟*، 67% من المشاركين/ات عبروا عن رأيهم بكون تواجد البرلمانين كان ضعيفاً أو منعدماً .



7. مدى تجاوب البرلمانين/ات

جوابا على سؤال: انطلاقا من تجربتكم، كيف تقيمون تجاوب البرلمانين/ات مع وجهات نظركم بخصوص العنف ضد النساء؟، 62.5% من المشاركين/ات عبروا عن رأيهم بكون البرلمانين/ات ضعيفي التجاوب أو غير متجاوبين كليا.



8. الالتزام بما تم التعهد به.

جوابا على سؤال: انطلاقا من تجربتكم، كيف تقدرين مدى التزام البرلمانين/ات بما تعهدوا به خلال اتصالكم المباشر بهم؟ 60% اعتبروا أن التزام البرلمانين/ات بتعهداتهم كان ضعيفا أو منعدما.

9. الوصول و الحصول على المعلومات.

طلب من المشاركين و المشاركات تقييم مدى سهولة أو صعوبة حصولهم على معلومات رسمية بخصوص أربع عناصر أساسية من أجل المناصرة التشريعية:

	PAS DU TOUT FACILE	PEU FACILE	ASSEZ FACILE	TRÈS FACILE	EXTRÊMEMENT FACILE	N.A.	TOTAL	WEIGHTED AVERAGE
Coordonnées des parlementaires	33.33% 4	50.00% 6	8.33% 1	0.00% 0	8.33% 1	0.00% 0	12	2.00
Le calendrier de l'examen et le vote du projet de loi 103-13	12.50% 1	50.00% 4	25.00% 2	12.50% 1	0.00% 0	0.00% 0	8	2.38
Le contenu du projet de loi 103-13 et des amendements proposés	14.29% 1	14.29% 1	57.14% 4	14.29% 1	0.00% 0	0.00% 0	7	2.71
Des opportunités pour les ONG de participer dans le processus législatif	50.00% 7	7.14% 1	14.29% 2	7.14% 1	7.14% 1	14.29% 2	14	2.00

- **معلومات الاتصال الخاصة بالبرلمانيين:** 83.3% من المشاركين/ات اعتبروا أنه ليس بالأمر السهل أو غير بسيط كلياً حصولهم على المعلومات الخاصة بالبرلمانيين من أجل التواصل مباشرة معهم.
- **مواعيد المناقشة والتصويت على مشروع القانون 103-13:** رأى 62.5% من المستطلعة آراؤهم أنه ليس من السهل أو غير بسيط كلياً الحصول على معلومات حول توقيت مناقشة والتصويت على مشروع القانون. لكي يتمكنوا من متابعته والتدخل في الوقت المناسب. تجدر الإشارة إلى أن المشاركين/ات الذين اعتبروا أنه من السهل الحصول على المعلومات أشاروا إلى أن تلك المعلومات وفرتها لهم منظمة غير حكومية أخرى (وليس من مصادر رسمية). مما يجعل من عملية تشارك و تبادل بشكل واسع المعلومات ما بين المنظمات الغير حكومية أمراً ذو أهمية.
- **محتويات مشروع القانون 103-13 والتعديلات المقترحة:** اعتبر 57% من المشاركين/ات أنه سهل الحصول على معلومات حول محتوى القانون. ومع ذلك ، فإنه من المقلق أنه و بالنظر للمدة الزمنية التي استغرقها مشروع القانون طيلة العملية التشريعية، أن 28.6% اعتبروا أنه ليس سهلاً أو غير سهل على الإطلاق الحصول على محتوى مشروع القانون.
- **فرصة و إمكانيات المنظمات الغير حكومية للمشاركة في العملية التشريعية:** رأى 57% من المشاركين/ات أنه ليس من السهل أو غير سهل على الإطلاق الحصول على معلومات حول فرص المنظمات الغير الحكومية في المشاركة في العملية التشريعية.

اقتراحات:

- الحاجة إلى قائمة بعناوين الاتصال الخاصة بجمع البرلمانيين/ات، متوفرة للعموم (وليس فقط عناوين الفرق و اللجان البرلمانية)، مع جميع تفاصيل الاتصال المهنية (الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني وغيرها).
- انطلاقاً من بعض الأجوبة، يمكن أيضاً طرح السؤال حول ما إذا كانت الهيئات المحلية (الأحزاب السياسية، والممثلين المنتخبين المحليين ، و بعض الفاعلين العموميين الآخرين) تلعب دورها في تسهيل الاتصال بين ناخبهم وممثلهم على المستوى وطني ، أو نقل المقترحات ، و العمل كحلقة وصل بين محيطهم المحلي و المستوى الوطني.

- الحاجة إلى معلومات متوفرة للامة في الوقت المناسب وخلال جميع مراحل العملية التشريعية .
- الحاجة إلى إنشاء آليات عملية و فعال، متاحة ومعروفة من طرف العموم و أيضا مفتوحة أمام جميع المنظمات غير الحكومية من أجل الحوار و المناصرة المباشرة مع البرلمانين.

10. التحدي الرئيسي من أجل المناصرة المباشرة اتجاه البرلمانين/ات

- كجواب على سؤال: ما هو التحدي الرئيسي للدخول مباشرة مع البرلمانين من أجل المناصرة حول مشروع القانون 13-103؟ برز موضوعان رئيسيان ناتجان عن عدم تحمل المسؤولية وعدم تجاوب البرلمانين/ات و مشاغل و مجالات قلق المواطنين. وفقا للمشاركين/ات ، فإن التحديات هي
- انعدام التزام و الإرادة لدى البرلمانين اتجاه قضايا العنف ضد المرأة ؛
 - عدم تواجد البرلمانين وعدم إمكانية الوصول إليهم.

الاقتراحات:

- الحاجة إلى آليات عملية متاحة و معروفة من طرف العموم من أجل شفافية و مدى تجاوب و مسائلة البرلمانين، بما في ذلك:
 - نشر وتقاسم في وقت مناسب، التقارير المتعلقة بالتصويت، سواء في أاللجن أو الجلسات العامة، تكون متضمنة كافة التفاصيل، بما في ذلك أسماء الحاضر والغياب و أيضا بيان الأصوات التي تشير إلى طبيعة تصويت كل واحد.

MRA/Mobilising for Rights Associates
 3, rue Oued Zem - Rabat, Morocco
 T: + (212) 537.70.99.96/98 F: + (212) 537.70.99.97
mra@mrawomen.ma www.mrawomen.ma